المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 24-08-2005 العـــدد : 15485
الصفحـات : 6 المسلسل : 2

انتقد "خبراء" في الإعلام الأميركي "ظهروا من تحت الأرض"

سعود الفيصل: قلقون من دعوات ستجزئ العراق... طائفياً

□ جدة - *بدر المطوع*

■ عبرت المملكة العربية السعودية أمس، عن قلقها من «بعض الدعوات الطائفية» الرائجة في العراق، عشية حسم مسودة الدستور، محذرة من احتمال أن تقود تلك الدعوات إلى تجزئة البلد طائفياً «في واقع لم يشهده تاريخه».

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في جدة أمس، وتمنى خلاله تكلل جهود لجنة صوغ الدستور العراقي بالنجاح، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، داعيا العراقيين إلى «تغليب المصلحة الوطنية على الطائفية»، واعتماد دستور يحافظ على «هوية العراق العربية والإسلامية».

الامير سعود الفيصل خلال مؤتمره الصحافي. (طارق محمود)

المصـــــدر :	الحياة		
التـــاريخ :	24-08-2005	العـــدد :	15485
الصفحـات :	6	المسلسل :	2

ورداً على سؤال لـ «الحياة» قال الوزير إن بلاده لا ترى نتيجة من إرسال بعثة ديبلوماسية الى بغداد ووجود «سفير مكبل الحركة» في العاصمة العراقية، بسبب التهديدات الأمنية، ملمحاً إلى حوادث خطف ديبلوماسيين وتصفيتهم.

وأعرب الأمير سعود الفيصل عن أمله بأن يكون انسحاب إسرائيل من قطاع غزة «خطوة تتلوها خطوات، للانسحاب من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ولتمكين الشعب الفلسطيني من بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس». ولفت إلى أهمية المبادرة العربية للسلام التي أطلقها الملك عبدالله بن عبدالعزيز حين كان ولياً للعهد، وتبنتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، وزاد أن «المبادرة مكملة لخطة خريطة الطريق، المفتوحة من دون حل نهائي، والمبادرتان تعدان الإطار الحقيقي للسلام العادل والشامل للقضية الفلسطينية، وحل النزاع في منطقة الشرق الأوسط». ودان «الأعمال العدوانية والاستفزازات من المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين»، مشدداً على أنها «أعمال هدامة، تهدف إلى تعطيل عملية السلام». وقال: «المملكة تدعو إلى الوقوف الحازم ضدها من الأطراف المعنية والمجتمع الدولي، لما تتطلبه المرحلة الحالية من وقف العنف لاستكمال عملية الانسحاب وإعادة عملية السلام إلى مسيرتها».

وتحدث وزير الخارجية السعودي في بيان تلاه في بداية المؤتمر الصحافي، عن «القرارات الاقتصادية المهمة» التي اتخذتها الحكومة حديثاً، بما فيها الأمر الملكي برفع الرواتب وانفاق ٧٨ بليون ريال (٢٠.٨ بليون دولار) على الخدمات، معتبراً أنها «تتسم بالأهمية في إطار الاصلاحات الاقتصادية الشاملة التي تشهدها المملكة». كما اعتبر أن تأثيرها لن يقتصر على الداخل «بل سيكون لها، أيضاً، تأثير إيجابي في السياسات الخارجية للمملكة وعلاقاتها الاقتصادية الدولية».

وأكد أن هدف القرارات «تسخير إمكانات الدولة في خدمة الحرمين الشريفين، وفائض موازنتها في تلبية حاجات المواطن وزيادة رواتب العاملين فيها، وتحقيق الاستثمار الأمثل لمواردها في خدمة التنمية الشاملة والمتوازنة، في كل القطاعات وكل مناطق المملكة من دون استثناء. إضافة إلى استهداف هذه القرارات خفض الدين العام». وتابع انها قرارات «وأكبت تطوراً كبيراً في الأداء الحكومي».

الى ذلك، جدد وزير الخارجية السعودي موقف بلاده من مستجدات أسواق النفط وأسعاره، مشدداً على ان مشكلة «التسعير» معقدة، ولافتاً الى أن أهم عامل وراء «أزمة» ارتفاع الأسعار هو ندرة الاستثمار في مصاف جديدة داخل البلدان المستهلكة للنفط. وأعلن أن الدولة السعودية ماضية في سياسة «يد تبني ويد تحمي»، منوهاً بـ «صلابة أجهزة الأمن في الوقوف في وجه الإرهاب». وأشار الى اتصالات بالمسؤولين في العراق لمعرفة عدد السعوديين المعتقلين هناك، والتحقق من تورطهم بأعمال تخل بالأمن، مشدداً على أن السعودية «ترفض دخول أي كان إلى الأراضي العراقية من أجل الإخلال بالأمن وقتل المسلمين».

ورداً على سؤال لـ «الحياة» أوضح الأمير سعود الفيصل ان هناك «مفاوضات متقدمة» مع الإدارة الأميركية لتسليم المملكة مواطنيها المعتقلين في غوانتانامو بتهم الإرهاب والارتباط بتنظيم «القاعدة». وذكر أن المفاوضات مع واشنطن تتخذ اطاراً ثنائياً. واعتبر أن قرب الذكرى الرابعة لهجمات ١١ أيلول (سبتمبر) في الولايات المتحدة لن يؤدي إلى هجمات متشنجة من وسائل الإعلام الأميركية ضد السعودية، مثلما حصل بعد ذلك «الحوادث المؤلمة». ورأى أن المشكلة في تغطيات هذه الوسائل الإعلامية هي «اعتمادها على خبراء ثلثيروا من تحت الأرض»، منبهاً الى ان «مثل هؤلاء الخبراء المزعومين لا يعرفون السعودية ولا شعبها».